

من اختصاصه لوجهه تعالى قال المناوي مبرج به السعد  
والسيد والمقامي والبخاري وغيرهم من المحققين وعليه أشكال  
لأنه تعالى العبد وإن كانت في الحقيقة مخلوقة له تعالى ترجع  
إلى العبد قطعاً كونها كسبه ويمدح ويذم عليها في حدها باعتبار  
ذلك ورجوعها إليه تعالى لا يقتضى للمصنفه والناس في بيان  
فريق آخر وهذا أولئك المحققين وهنوا ما قالوه ومنهم  
المولود ابن المهام وقد كرمنا طار به في الرد عليهم وفريق  
سلكوا الأدم معهم وبسبب هذا الفريق الخفيف الدواني  
فتزلزلت الحصة على الحقيقة لأن الحمد يختص بالفعل الاختياري  
ولا اختيار لغيره تعالى إذ العبد مضطرب في صورة مختار  
ثم قاله **الحاكم** لهم نزولاً عن محمد بن عبد الله بن خزيمة العدم وظل  
جده لأنه مبدع كل جميل في غيره كالعادية لأن العمل منه  
والبينة وكل اختيار لغيره يعود إلى الاصططار أم كلام المناوي  
مختصراً ولا يخفى أن الحمد لغيره شامل لجمده لكل خلق خو  
وانك لعل خلف عظيم وأن المراد كون الحمد به وعليه في  
حقه غيره تعالى بمنزلة العلم لأن الصبيغة بالفتا إذ لا  
يصح كون نفس شاملة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلاً  
منزل العدم إذ لا يقوله أحد مع ذلك لا يخفى ما فيه وإن كان  
المراد أن جميع الكلمات المنصفة بها خلقه إنما هي منه ومن  
فيض جوده وأكرمه وأحسانه المحض وهو المالك لهم وكلهم  
فكأنهم لا يكملونهم لأنه في الحقيقة منه وإليه فتوجه كلام  
إليه قال العلامة الشافعي رحمه الله تعالى في حقه تعالى كونهما  
انفائياً مفيداً لأن الحمد إذا التقابل الحمد لله منسباً

عليه تعالى بمضمون الجملة وهو اختصاص الحمد بالله أو  
استحقاقه له لأنشاء المضمون الذي هو نفس الاختصاص  
أو الاستحقاق لأنه ليس في قدرة العبد ومضمون الجملة  
هو مصدرها مأخوذة من الحكم به المضاف للحاكم عليه  
كقيام زيد من قوله زيد قائم وتختل كونها خبرية وتفيد  
ما ذكره بطريق الأزم إذ من لازم الأخبار عن الحمد بأنه  
مملوك أو مستحق به وصفه بأنه مالك أو مستحق له و  
ذلك جميل قطعاً فيكون الوصف به حمداً وما قيل أنه لا يرد  
في الخبر من الأذعان بل لول الجملة والأخبار لا يستلزمه فلا  
يكون حمداً مفرداً وذلك لأنه مبني على اشتراط اعتقاد انصاف  
المحمود بالمحمود به باطناً وبسبب شرط بل الشرط فمبدأ  
التعظيم وإن لم يعتقد به باطناً وأيضاً لا وجه للفرق في عدم  
الاستلزام المذكور بين بيني الانشاء والخبر **وقال**  
الملايحي كونهما انشاءً بمعنى أي مستعملة في الانشاء جاز  
أي التقيد بها انشاءً للمجد وإيجاد حصول الحمد بالتكلم  
بها كما هو شأن الانشاء أن يكون معناه مفاداً للفظه بخلاف  
الخبر فعناه سابق على لفظه ثم قاله وظاهر كلامه أنها  
إذا جعلت خبرية معنى لا يحصل بها الحمد وهو كذلك  
وضعا فلا ينافيه كلام السيد أنها تفيد ذلك بل لازم هنا  
وكونها مستعملة في الانشاء جاز هو المتبادر انتهى **وقال**  
المناوي والثواب بأثر جملة الحمد من صيغة الانشاء الشرعية  
أو مشتقة من باب الأخبار والانشاء كصريح العقود زينة  
الموقف حسن الرومي إن تلك أخباراً من لغة نطق الشرع